الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
***
مصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالوظيفة العمومية

محضر جلسة

متابعة لملف الدكاترة العاطلين عن العمل أشرفت الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية بتاريخ 11 جانفي 2021 على جلسة عمل بحضور السيدات والسادة:

ألفة بن عودة الصيود	وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي
سمير الشفي	الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل
سعاد العبيدي	مستشار المصالح العمومية بمصالح الوزيرة المكلفة بالوظيفة العمومية
ابتهال العطاوي	مكلفة بمأمورية بمصالح الوزيرة المكلفة بالوظيفة العمومية
فيصل البقلوطي	مكلف بمأمورية بديوان وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي
سليمان السالمي	ممثل عن حاملي شهادة الدكتوراه
صابر ناصري	ممثل عن حاملي شهادة الدكتوراه
رحمة سعيد	ممثل عن حاملي شهادة الدكتوراه

وبعد الترحيب بالحاضرين تمت إحالة الكلمة إلى وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي التي تولت تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بعدد خطط الانتداب والتي شهدت انخفاضا في السنوات الأخيرة حيث كانت تتراوح بين 1000 و750 خطة سنويا في حين بلغت 330 خطة سنة 2021 مشيرة إلى الفارق الزمني بين المصادقة على الخطط والإنجاز الفعلي للانتدابات.

وأكد ممثل حاملي شهادة الدكتوراه على ضرورة تدقيق مقترحات الانتداب بالأرقام وبجدولة زمنية. وأشار إلى أن العدد الفعلي لحاملي شهادة الدكتوراه يتجاوز عدد المسجلين بالتطبيقة المعدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الخاصة بالباحثين الشبان.

وفي تفاعل مع المقترحات التي قدمها الدكاترة بينت وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي أن الوزارة لا يمكن أن تستوعب كل الدكاترة العاطلين عن العمل مشيرة إلى الدور الهام الذي يمكن أن يلعبوه في النسيج الاقتصادي. كما عبرت على استعدادها للعمل على الحد من إلحاق أساتذة التعليم الثانوي بمؤسسات التعليم العالي وأنه يمكن في ظل أحكام القانون عدد 38 لسنة 2020 انتداب عدد من الدكاترة في خطط إدارية. بالإضافة إلى استعدادها إلى العمل مع مصالح الوزارة المكلفة بالمالية على الترفيع في عدد خطط الانتداب وأنه تطبيقا للقانون الأساسي للميزانية تم الاتفاق على إعداد تصوّر يمتد على ثلاث سنوات وعرضه للمصادقة. وشددت فيما يخص عقود التدريس أنها غير قابلة للتحويل كليا إلى انتدابات قارة باعتبار الحاجة إلى إبقاء عقود الخبراء لا سيما في بعض الاختصاصات على غرار الهندسة المعمارية والمحاسبة وغيرها من الاختصاصات والتي يقتضي التكوين الأكاديمي فيها اللجوء إلى أهل المهنة. كما أبدت استعدادها للعمل بالشراكة مع وزارة الوظيفة العمومية ووزارتي التربية والصحة على تحديد سنوات الإلحاق بالخارج.

وبخصوص الإلحاق لدى وكالة التعاون الفني بينت الوزيرة المكلفة بالوظيفة العمومية أنه من الحقوق والضمانات الأساسية للموظفين ولا يمكن إلغاؤه وأن تطبيقه محدد بمدة 5 سنوات وأن التجديد يخضع للتقدير. أما عن طلب إخضاع عقود الانتداب بمؤسسات التعليم العالي الخاص لمصادقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقد بينت أنه مخالف للحرية الاقتصادية لتلك المؤسسات غير أنه من المتجه إدراج العمل على الرفع من خطط الانتداب في مؤسسات التعليم العالي الخاص ضمن قائمة المقترحات.

وبيّنت وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي أنه تتم مراقبة تطبيق كراس الشروط من قبل مؤسسات التعليم العالي الخاص، وأن الوزارة اقترحت المساهمة في تنظيم مناظرات الترقية لفائدة الأساتذة العاملين بمؤسسات التعليم العالي الخاص.

ودعا السيد سمير الشفي، الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل إلى رصد اعتمادات استثنائية ضمن قانون المالية التكميلي لتوفير عدد إضافي من خطط الانتداب تخصص للدكاترة. كما ذكّر بالنقاط الست التي تم التوصل إليها خلال الاجتماعات السابقة متسائلا حول إمكانية تحويلها إلى فرص تشغيل وعدد واضح من خطط الانتداب. ودعا إلى تقديم مقترحات عملية في الغرض ترفع إلى رئيس الحكومة والأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل.

إثر ذلك تولت الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية تقديم وثيقة أعدتها مصالح الوزارة المكلفة بالإدماج المهني تتضمن إجراءات لدعم تشغيل حاملي شهادة الدكتوراه في القطاع الخاص. وتتمثل هذه الإجراءات ما يلي:

- في إطار الرفع من قدرة القطاع الخاص في انتداب حاملي شهادة الدكتوراه:

- تحديد أجر أدنى صاف بعنوان كل انتداب جديد بـ 800 د في إطار عقد شغل تام الشروط مبرم مع مؤسسة ناشطة في القطاع الخاص.
- تكفّل الصندوق الوطني للتشغيل بنصف الأجر الصافي المدفوع للعون المنتدب في حدود 500د.
- تكفّل الصندوق طيلة أربع سنوات بداية من تاريخ الانتداب بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجر المدفوع للعون المنتدب في حدود 800 د.
- تكفّل الصندوق خلال السنة الأولى من الانتداب بكلفة التكوين والتأهيل التكميلي للمنتدبين الجدد في حدود 200 ساعة في حدود 2000 د.
- وضع برنامج لتأهيل حاملي شهادة الدكتوراه الذين سيتم انتدابهم وذلك وفقا لحاجيات التعليم الخاص والمؤسسات الاقتصادية.
- وضع رزنامة انجاز سنوية لمدة خمس سنوات.

- في إطار تشجيع حاملي شهادة الدكتوراه على الانتصاب للحساب الخاص:

- فتح خط تمويل مشاريع تصل الى 150 أ د بما في ذلك تغطية التمويل الذاتي.
- تأمين المرافقة والتكوين التكميلي أثناء بعث المشروع تصل إلى ثلاث سنوات بعد بعث المشروع.
- تخصيص منحة مرافقة تتراوح بين 200 د و800 د حسب طبيعة المشروع.

كما تم تقديم الجرد الأولي لخطط البحث بالوزارات والمؤسسات العمومية ومشروع أولي لتنقيح النظام الأساسي لسلك الباحثين وتمت الإشارة إلى أن مراجعة الأمر عدد 12 لسنة 1999 تتطلب استشارة كافة الوزارات بالنظر للصبغة الأفقية لهذا النص الترتيبي.

وبغاية التسريع في مختلف الإجراءات اقترحت عرضها على مجلس وزاري مضيق وساندت وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي هذا المقترح وتعهدت بإعداد مذكرة في الغرض في أقرب الآجال. كما أيد الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل هذا المقترح على أن يتم بناء على ذلك بلورة قرارات واضحة ومرقمة في النقاط الست التي سبق عرضها.

وبذلك تم رفع الجلسة وتم الاتفاق على أن يتم الإعلام بموعد المجلس الوزاري في أقرب الآجال.

الوزيرة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالوظيفة العمومية

وزيرة التعليم العالي
والبحث العلمي

المستشار لدى رئيس الحكومة
المكلف بالملفات الاجتماعية

عن الاتحاد العام التونسي
للشغل

- الأمين العام المساعد للاتحاد العام
التونسي للشغل
سمير الشفي

- الأمين العام المساعد للاتحاد العام
التونسي للشغل
محمد علي البوغديري

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
***
مصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالوظيفة العمومية

محضر جلسة

متابعة لملف الدكاترة العاطلين عن العمل أشرفت الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية بتاريخ 8 جانفي 2021 على جلسة عمل بحضور السيدات والسادة:

سمير الشفي	الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل
ابتهال العطاوي	مكلفة بمأمورية بمصالح الوزيرة المكلفة بالوظيفة العمومية
سعاد العبيدي	مستشار المصالح العمومية بمصالح الوزيرة المكلفة بالوظيفة العمومية
سليمان السالمي	ممثل عن حاملي شهادة الدكتوراه
صابر ناصري	ممثل عن حاملي شهادة الدكتوراه
رحمة سعيد	ممثل عن حاملي شهادة الدكتوراه

وبعد الترحيب بالحاضرين وتقديم كلمة افتتاحية من السيد سمير الشفي بينت الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية أنه استجابة لحرص الاتحاد العام التونسي للشغل على التقدم بالملف في أحسن الآجال. تم عقد جلسة ثانية بتاريخ 8 جانفي 2021 تعذر على الوزيرة المكلفة بالتعليم العالي حضورها نظرا لإعلامها بتأجيل هذه الجلسة إلى موعد لاحق وتعهدها بالتزامات على إثر ذلك.

ووفقا لما تم الاتفاق عليه في الجلسة السابقة طلبت الوزيرة المكلفة بالوظيفة العمومية من ممثلي الدكاترة بيان موقفهم من المقترحات المقدمة تبعا لجلسة يوم 23 ديسمبر 2021.

وفي تفاعلهم عرض الدكاترة الحاضرون المقترحات التالية:

- انتداب 3000 دكتور عاطل عن العمل في خطط البحث والتدريس بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- انتداب 1500 دكتور بالوزارات الأخرى والمؤسسات العمومية.
- إيقاف العمل بمنظومة إلحاق الأساتذة المدرسين.
- تحديد سقف الإلحاق عن طريق الوكالة التونسية للتعاون الفني ب 5 سنوات.
- بالنسبة إلى القطاع الخاص:

• مراقبة تطبيق كراس الشروط الخاص بمؤسسات التعليم العالي الخاص واشتراط مصادقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على عقود انتداب الأساتذة بالقطاع الخاص.
• دعم المبادرة الخاصة وتوفير التمويلات اللازمة عن طريق بعث صندوق خاص بالدكاترة العاطلين عن العمل.

وأشارت الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية أنه ستتم دراسة النقاط المقترحة وبيان موقف مشترك مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال جلسة لاحقة مذكّرة بأن الانتداب في الوظيفة العمومية لا يتم إلا وفق ما تمت المصادقة عليه صلب الميزانية وقد تم الانطلاق في العمل مع الوزارة المكلفة بالمالية من أجل بلورة رؤية متكاملة يمكن أن تحقق نتائج عملية واضحة كما تم الاتصال بالوزارة المكلفة بالتشغيل لتقديم رؤيتها فيما يتعلق بالانتداب بالقطاع الخاص والمبادرة الذاتية وتم تكليف مكتب تنظيم المصالح برئاسة الحكومة بتقديم جرد لخلايا ومراكز البحث في مختلف المؤسسات والوزارات كما تم تكليف مصالح الوظيفة العمومية بدراسة تنقيح النظام الأساسي لسلك الباحثين والأمر عدد 12 لسنة 1999.

وبيّن الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل أهمية الوصول إلى اتفاق حول نقاط مضبوطة ومحددة يمكن أن تستجيب لتطلعات الدكاترة، وذلك من خلال تحديد الآجال اللازمة لكل إجراء مقترح وتقديم الأرقام الموضحة لكل نقطة.

وتم الاتفاق على عقد جلسة متابعة يوم الاثنين 11 جانفي 2021.

وبذلك تم رفع الجلسة.

الوزيرة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالوظيفة العمومية

وزيرة التعليم العالي
والبحث العلمي

المستشار لدى رئيس الحكومة
المكلف بالملفات الاجتماعية

عن الاتحاد العام التونسي
للشغل

- الأمين العام المساعد للاتحاد العام
التونسي للشغل
سمير الشفي

- الأمين العام المساعد للاتحاد العام
التونسي للشغل
محمد علي البوغديري

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
***
مصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالوظيفة العمومية

محضر جلسة

أشرفت الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية بتاريخ 23 ديسمبر 2020 على جلسة عمل خصصت للنظر في ملف حاملي شهادة الدكتوراه وذلك بحضور السيدات والسادة:

ألفة بن عودة الصيود	وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي
سليم التيساوي	المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالملفات الاجتماعية
سمير الشفي	الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل
محمد علي البوغديري	الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل
سعاد العبيدي	مستشار المصالح العمومية بمصالح الوزيرة المكلفة بالوظيفة العمومية
فيصل البقلوطي	مكلف بمأمورية بديوان وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي
سامية قحقوح	رئيس مصلحة بالإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية
سليمان السالمي	ممثل عن حاملي شهادة الدكتوراه
صابر ناصري	ممثل عن حاملي شهادة الدكتوراه
رحمة سعيد	ممثل عن حاملي شهادة الدكتوراه

وبعد الترحيب بالحاضرين تمت إحالة الكلمة إلى السيد سمير الشفي، الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل الذي أشار في بداية تدخله إلى حرص الاتحاد العام التونسي للشغل على إيجاد حلول لوضعية الدكاترة العاطلين عن العمل مذكرا بالاجتماع السابق بتاريخ 9 ديسمبر 2020 الذي عقد بإشراف رئيس الحكومة وبحضور الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل والذي أذن خلاله بعقد جلسات مع الوزراء المعنيين بالملف لإيجاد حلول واقعية وقابلة للتطبيق.

هذا، وأشار السيد محمد علي البوغديري، الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل أن الحلول لتشغيل الدكاترة لا تكمن فقط في مجال التدريس بل كذلك في مجال البحث العلمي، داعيا في هذا السياق إلى الاطلاع على التجارب المقارنة على غرار التجربة المغربية.

إثر ذلك، تمت إحالة الكلمة الى ممثلي الدكاترة والذين بينوا أنهم عملوا كمتعاقدين بتأجير متدن رغم حاجة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي إلى الانتدابات.

كما تولوا تقديم بعض المعطيات الإحصائية حول عدد حاملي شهادة الدكتوراه الذي بلغ عددهم 10120 في الفترة المتراوحة بين سنة 2013 و2019 حسب ما تمت الإفادة به في حين يبلغ عدد المسجلين في شهادة الدكتوراه 12000 طالب حاليا. مع الاقتصار على انتداب 1900 حامل شهادة الدكتوراه في نفس الفترة المذكورة.

وأشاروا إلى أنّ السلم الوظيفي في الوظيفة العمومية لا يعترف بشهادة الدكتوراه وإلى أنه لا يتم قبول حاملي الشهادة في مختلف المناظرات لأن مستواهم يفوق المستوى المطلوب. كما أن التراتيب الجاري بها العمل تقيّد عملية انتدابهم وتجعلها مقتصرة على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وتمسّكوا بأن اعتماد الوزارة المكلفة بالتعليم العالي على آلية التعاقد تبرز وجود أكثر من 2000 شغور في مراكز قارة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي خاصة وأنه يوجد قرابة 2000 عقد تدريس و832 عقد اسداء خدمات بهياكل البحث. وبأن الحلول لانتداب الدكاترة تتمثل في توسيع نطاق الانتداب ليشمل علاوة على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية.

كما دعوا إلى مراجعة عملية اللجوء إلى أساتذة التعليم الثانوي للتدريس بمؤسسات التعليم العالي عن طريق الالحاق وطلبوا تخصيص هذه الخطط للدكاترة.

وفي تدخلها ثمنت وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي دور الاتحاد العام التونسي للشغل في حل الإشكاليات المتعلقة بهذا الملف باعتبار نظرته الشمولية واطلاعه على الوضع بمختلف الوزارات مؤكدة أن هذا الملف يحظى باهتمام بالغ صلب الوزارة وأن معالجته يجب ألا تكون معالجة ظرفية.

وأوضحت بخصوص الساعات الإضافية، أن مجلس الجامعات أقر سقفا بـ 4 ساعات لكل مدرس وذلك بالنسبة للاختصاصات التي تشكو نقصا في إطار التدريس، أما بخصوص العقود فبينت أن التأجير المخصص لها يتناسب مع الهدف الأساسي منها وهو هدف مزدوج يتمثل من ناحية في تمكين طلبة مرحلة الدكتوراه من اكتساب الخبرة البيداغوجية اللازمة علما وأنه تمت خلال السنوات الأخيرة دعوة الجامعات إلى إعطاء الأولوية في التعاقد إلى حاملي شهادة الدكتوراه نظرا لازدياد عددهم ومن ناحية أخرى في الاستجابة لطبيعة التكوين في عدد من الاختصاصات التطبيقية التي تقتضي اللجوء إلى المهنيين.

وبينت الوزيرة أنه بالإضافة إلى مختلف آليات دعم تشغيلية حاملي شهادة الدكتوراه في مجال البحث العلمي ومنها المرافقة لبعث مشاريع مجددة، تم لأول مرة بعنوان السنة الجامعية 2021/2020 إقرار صيغ جديدة لعقود البحث تضمّنت ترفيعا في التأجير ومقتضيات خاصة بالتقاعد والحيطة الاجتماعية.

وأكدت الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية على حق الدكاترة في المشاركة في مختلف المناظرات وعلى العمل على فتح آفاق جديدة للرفع من تشغيليتهم.

وفي هذا الإطار، أكد السيد سمير الشفي، الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل على ضرورة احترام القانون من قبل المؤسسات الخاصة التي تشغل حاملي شهادة الدكتوراه كما أشار إلى نقص الاعتمادات المخصصة للانتداب ضمن ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

هذا وأكدت الوزيرة المكلفة بالتعليم العالي في خصوص دعم تشغيلية الدكاترة بقطاع التعليم العالي الخاص أنه في إطار جلسات مع مؤسسات التعليم العالي الخاص والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية تم إقتراح تولي مصالح الإدارة المركزية للوزارة تنظيم مناظرة الانتداب لفائدة القطاع الخاص كما هو المعمول به في القطاع العام.

وبين السيد سليم التيساوي، المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالملفات الاجتماعية أنه ليس ثمة خلاف حول وجود نقص في الانتدابات والاعتمادات المخصصة للانتداب وأن الحلول لا بد أن تنقسم إلى حلول عاجلة وأخرى هيكلية يمكن مزيد تعميق النظر بخصوصها. وأشار إلى أنه يمكن معالجة بعض الوضعيات ضمن القانون عدد 38 لسنة 2020.

وشددت الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية على ضرورة العمل على تصور حلول تكون مقبولة وقابلة للتطبيق وأكدت أن عقود التدريس التي ما ينفك الدكاترة يشيرون إليها ليست قابلة كلها إلى التحويل إلى خطط قارة وأنه لا يمكن الانتداب إلا في حدود الاعتمادات المرسمة بالميزانية.

وتم إثر ذلك تقديم جملة المقترحات التي تم العمل عليها بصورة مشتركة بين الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والوزارة المكلفة بالتشغيل ورئاسة الحكومة منذ 9 ديسمبر 2020 وهي تتمثل في ما يلي:

أولا: رفع العراقيل أمام انتداب الدكاترة بالقطاع العام:

تم اقتراح العمل على رفع العراقيل من خلال تعميم مذكرات أو منشور على الوزارات والمؤسسات العمومية تدعو إلى عدم إقصاء حاملي شهادة الدكتوراه من المناظرات على أساس أنهم حاصلون على شهادات أرفع من الشهادة المطلوبة للانتداب والاستناد في ذلك إلى الاستشارة التي صدرت عن المحكمة الإدارية لتبين عدم شرعية الإجراء القاضي بالتنصيص صراحة ضمن إعلانات الانتداب على رفض الترشح بشهادة أعلى.

ثانيا: فتح الآفاق للدكاترة صلب التصنيف الوظيفي:

يعزف الدكاترة عن المشاركة في عدد كبير من المناظرات التي تفتح بسبب تقديرهم لعدم تلاؤم صنف الوظيفة وتأجيرها مع مؤهلاتهم وهو ما يمكن تجاوزه عبر دراسة إمكانية إحداث صنف جديد في السلم الوظيفي (صنف أ+ مثلا) بهدف تثمين شهادة الدكتوراه وتم في هذا الإطار اقتراح تنقيح الأمر عدد 12 لسنة 1999 بما يتوافق والمستوى السابع من السلم الوطني للمهارات المحدد بالأمر عدد 2139 لسنة 2009 المؤرخ في 08 جويلية 2009.

ثالثا: تطوير مهام الهياكل المكلفة بالتأطير والبحث بمختلف الإدارات والمؤسسات العمومية وتدعيمها بالدكاترة:

بغاية تعزيز مهام هياكل ووحدات البحث بالمؤسسات والوزارات يقترح:

- تقديم جرد لوحدات البحث في مختلف الهياكل المعنية.
- إصدار نص ترتيبي يمكن من تفعيل مهام البحث وتكليف الدكاترة بتوليها صلب الإدارات والمؤسسات العمومية.
- مراجعة الأمر المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك الباحثين في اتجاه جعلهم راجعين بالنظر للوزارة المكلفة بالبحث العلمي متى كانوا منتدبين في وحدات البحث التابعة للوزارة وراجعين بالنظر لبقية الوزارات متى كانوا مكلفين بالبحث صلبها مع التنصيص على بقائهم خاضعين لواجبات العمل العلمي البحثي وفق الصيغة المقررة في التعليم العالي مع الخصوصيات التي يقتضيها البحث صلب الإدارات العمومية.

وعبرت الوزيرة المكلفة بالتعليم العالي عن استعداد القطاع لمتابعة هذه المقترحات والتنسيق مع الوظيفة العمومية قصد التسريع في هذا المسار.

رابعا: العمل على تعزيز فرق العمل القارة بمراكز البحث

تمت الإشارة إلى خصوصية البحث العلمي والذي يتكون من هياكل قارة متمثلة في مراكز البحث وهياكل غير قارة يتم احداثها لمدة محددة تتمثل في مخابر ووحدات البحث التي تتكون من فرق عمل غير قارة، لذلك فإنه من المتجه العمل على تعزيز الفرق القارة بالموارد البشرية من حاملي شهادة الدكتوراه عبر آلية الانتداب.

خامسا: تعزيز الانتدابات بسلك المدرسين الباحثين:

تبعا لسياسة الضغط على النفقات تم الحد من الانتدابات ويقترح:

- دراسة إمكانية الترفيع في عدد المراكز المفتوحة للانتداب مع مراعاة الإجراءات الخاصة بذلك والتنسيق مع المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالمالية مع تحديد عدد الانتدابات الجديدة بصفة مستقلة عن خطط الترقية.
- النظر في إمكانيات تعويض المراكز التي يتم إلحاق شاغليها عبر التعاون الفني خاصة في ظل ارتفاع عدد الملحقين.

سادسا: تطوير الانتدابات في القطاع الخاص والمبادرة الذاتية:

تم التذكير بالإجراءات المتخذة في هذا الصدد وأهمها:

- تنقيح واتمام مشروع الأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 المؤرخ في 28 ماي 2019 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وصيغ الانتفاع بها وتخصيص قسم ثاني ينظم برنامجا خصوصيا حول دعم انتداب حاملي شهادة الدكتوراه في القطاع الخاص.
- إبرام اتفاقية إطارية بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني والتشغيل والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، تم على إثرها تكوين لجنة فنية بين الأطراف الشريكة.

وإثر ذلك تم الاتفاق على الاجتماع مجددا بتاريخ 8 جانفي 2021 بعد أن يتولى ممثلو الدكاترة التشاور مع زملائهم حول مختلف النقاط المقدمة.

وبذلك تم رفع الجلسة.

الوزيرة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالوظيفة العمومية

وزيرة التعليم العالي
والبحث العلمي

المستشار لدى رئيس الحكومة
المكلف بالملفات الاجتماعية

عن الاتحاد العام التونسي
للشغل

- الأمين العام المساعد للاتحاد العام
التونسي للشغل
سمير الشفي

- الأمين العام المساعد للاتحاد العام
التونسي للشغل
محمد علي البوغديري